

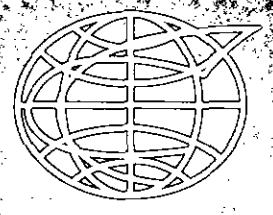
عدد خاص
حول التطورات الأخيرة
الرقابة العليا

المجلة الدولية للمراقبة المالية الحكومية

أكتوبر 2009

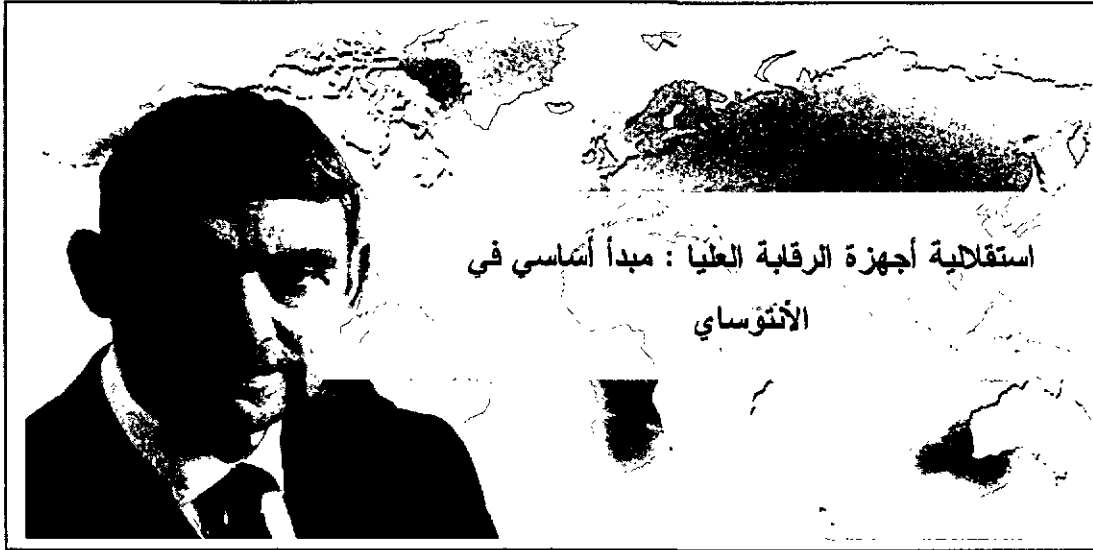


INTOSAI



October 2009

قائمة المحتويات:	صدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على	هيئة تحرير المجلة
1	المقالة الافتتاحية	• جوزف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا • شيلا فريزر، المراجع العام، كندا • فايزة الكافي، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات، تونس
5	أبناء موجزة	• جيني نودارو، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية • كلودسبالو راشيان أوزكاتيجوري، المراقب العام، فنزويلا
8	اسرائيل: دراسة حالة حول التدقيق المستقل	الرئيس: • هيلين هـ. هيلسينج (الولايات المتحدة الأمريكية)
12	الاجتماع الثاني عشر للباساي	رئيس التحرير: • ميوريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)
18	إلقاء الضوء على الخطة الإستراتيجية	مساعد رئيس التحرير: • ليندا ج. سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)
21	ما يحدث بالانتوساي	المحررون المساعدون: • مكتب المراجع العام (كندا) • سودها كريشنان (الاسوساي - الهند) • لوزين ميكالو (الباساي - تونس) • الأمانة العامة للتكروسي (سانت لوسيا) • الأمانة العامة لليوروساي (أستراليا) • خميس حسني (تونس) • بيدرا أسبينوزا مورينو (فنزويلا) • الأمانة العامة للانتوساي (النمسا) • مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)
23	مستجدات مبادرة الانتوساي للتنمية	الإدارة: • سبيرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية) • بول ميلير (الولايات المتحدة الأمريكية)
25	جدول أحداث الانتوساي	أعضاء مجلس مديري للانتوساي: • أرتورو جونزاليس دو أراجون، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، المكسيك، رئيس المجلس. • تيرنس نوميبي، المدقق العام، مكتب المدقق العام، جنوب أفريقيا، النائب الأول للرئيس. • أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المحاسبة العامة، المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس. • جوزيف موسر، الرئيس، ريشنجاوف، النمسا، الأمين العام. • ليو جياي، المدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية. • بول ريس، ألتورث، مدير التدقيق، مكتب تدقيق جزر كوكلاند. • زيرو بوجي، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، ساحل العاج. • أرياد كوفاكس، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، المجر. • فينود راي، المراجع والمدقق العام، الهند. • هوانج سيك كيم، الرئيس، مجلس التدقيق والتفتيش، كوريا. • علي الحسناري، المدقق العام، جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. • لويس أ. مونتينيغرو أسبينوزا، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، نيكاراغوا. • بورغن كوسمو، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، النرويج. • سيرجي فانيموفيتش ستيفاشين، الرئيس، غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية. • ألبرت إوارديز، مدير التدقيق، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس ونيفيس. • تيم بور، المراجع والمدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة. • جيني نودارو، نائب المراقب العام، مكتب المسائلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية. • كلودسبالو راشيان أوزكاتيجوري، المراقب العام، فنزويلا.



"لن تنجز أجهزة الرقابة العليا مهامها بشكل موضوعي وفعال ما لم تتمتع بالاستقلالية عن الجهة الخاضعة للرقابة والحماية من التأثيرات الخارجية."
(إعلان ليما ، ISSAI 1)

هنريك أوتبو
رئيس لجنة المعايير
المهنية للأنطوساي
ومدقق عام الدنمارك

يشرفني أني قد دعيت لكتابة المقال الافتتاحي لهذا العدد من المجلة، و يركز المقال على موضوع الاستقلالية.

قررت أن أبدأ الافتتاحية باقتباس فقرة من إعلان ليما للتأكيد على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية. وفقا لإعلان ليما، يعد الاستقلال شرطاً أساسياً لإنجاز مهام الأجهزة الرقابية ، وانطلاقاً من ذلك، فهو أيضاً شرط أساسي لعمل لجنة المعايير المهنية للأنطوساي (PSC) بالإضافة إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) وتوجيهات الأنطوساي حول الاستقلالية. كما تؤكد الخطة الإستراتيجية للأنطوساي أيضاً على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية ، والمغزى العام للهدف رقم 1 هو "تعزيز وجود أجهزة رقابية قوية ومستقلة ومتعددة الاختصاصات."

تم إدراك الأهمية الكبرى لوجود المزيد من الاستقلالية في عام 2007 خلال المؤتمر الدولي لأجهزة الرقابة العليا (الإنكوساي)، عندما تمت الموافقة على إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة الرقابية (ISSAI 10). وتحت قيادة الجهاز الكندي، قامت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية للأنطوساي المعنية بالاستقلالية بإعلان ثمانية مبادئ مستنبطة من إعلان ليما والقرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر الإنكوساي السابع عشر (في سينول ، كوريا)

وتعتبر المبادئ الثمانية التالية ضرورية من أجل تحقيق رقابة أفضل في القطاع العام:

- 1- وجود أطر عمل دستورية وتشريعية وقانونية مناسبة وفعالة، وأحكام للتطبيق الفعلي لهذه الأطر.
- 2- استقلالية رؤساء وأعضاء الأجهزة الرقابية (للمؤسسات الزميلة) ، بما في ذلك ضمان المناصب والحصانة القانونية في أداء مهامهم الاعتيادية.
- 3- تكاليف واسعة النطاق إلى جانب السرية التامة في أداء المهام الرقابية.
- 4- الاطلاع غير المقيد على المعلومات.
- 5- الحق والالتزام بتقديم تقرير عن عمل الجهاز.
- 6- الحرية في اتخاذ القرار المتعلق بمضمون وتوقيت تقارير التدقيق ونشرها وتعميمها.
- 7- وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الأجهزة الرقابية.
- 8- الاستقلال المالي والإداري وتوافر الموارد البشرية والمالية الملائمة.

الاستقلالية ليست مجرد مسألة استشهاد الأجهزة الرقابية بالمعايير الدولية ISSAI 10 و ISSAI 11¹ والإعلان عن نفسها أنها مستقلة، حيث تختلف مسألة الاستقلال تماماً عن المتطلبات الأخرى للأجهزة إذ يتم تحديدها بناء على عوامل خارجية، مثل إنشاء إطار قانوني لعمل الأجهزة. تم إنشاء الأجهزة الرقابية العليا لتقديم مراجعة ذات مصداقية وحيادية عالية للمال العام، و يتطلب ذلك توفر ضمانات خاصة لحمايتها من النفوذ السياسية واستمرار الاهتمام بمصالح المواطنين ودافعي الضرائب. وهذا يعني أن كل بلد يقع على عاتقه مسؤولية التأكيد على وجود إطار عمل لاستقلالية جهازه الرقابي. مع ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب على الأجهزة الرقابية الانتباه إلى الأمور التي قد تهدد استقلاليتهم. إن الجهود الحالية التي تبذلها الأنتوساي لتبني إعلاني ليمو والمكسيك وشملها بقرارات الأمم المتحدة تمثل خطوة هامة نحو تقديم أفضل أساس ممكن لاستقلالية الأجهزة الرقابية.

ليست الاستقلالية امتيازاً يتم منحه للأجهزة الرقابية فحسب، إنما تشمل على التزامات لهذه الأجهزة، ويجب ألا ينظر إليها بصورة منفصلة عن القيم الأخرى مثل الشفافية والمساءلة، وأخلاقيات المهنة، والجودة. إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار المعيار الدولي ISSAI 10 المرتبط بالمستوى الآخر من ISSAIs 2 - الشروط الأساسية لأداء الأجهزة الرقابية ، في إطار المعايير الدولية (ISSAI). وأحد الأهداف الأساسية لخطة الأنتوساي الإستراتيجية (الهدف الأول) هي تطوير مبادئ الشفافية والمساءلة في الأجهزة الرقابية. ويسعدني أن أبلغكم أن هذا الهدف قد تحقق الآن. وبناء على الرئاسة القوية والملتزمة من الجهاز الرقابي الفرنسي ، تم وضع ISSAI 20 - حول مبادئ الشفافية والمساءلة و قد علق أعضاء الأنتوساي على مبادئه التسعة التالية :

- 1- تقوم الأجهزة الرقابية بإنجاز مهامها في ظل الإطار القانوني الذي ينص على المساءلة والشفافية.
- 2- تعلن الأجهزة الرقابية التفويضات ، والمسؤوليات ، والمهام ، والإستراتيجيات.
- 3- تعتمد الأجهزة الرقابية معايير وعمليات وأساليب التدقيق التي تتم بموضوعية وشفافية.

¹ إرشادات وممارسات جيدة تتعلق باستقلالية الجهاز الرقابي.

- 4- تطبيق الأجهزة الرقابية معايير عالية من النزاهة وأخلاقيات المهنة للموظفين على كافة المستويات.
- 5- تؤكد الأجهزة الرقابية على عدم المساس بمبادئ المساءلة والشفافية عند نقل أنشطتها.
- 6- إدارة أعمال الأجهزة الرقابية بطريقة اقتصادية، وبكفاءة وفعالية، وفقاً للقوانين واللوائح، وكذلك رفع تقارير علنية حول هذه المسائل.
- 7- تعلن الأجهزة الرقابية عن نتائج عمليات التدقيق والاستنتاجات المتعلقة بأنشطة الحكومة بشكل عام.
- 8- تعلن الأجهزة الرقابية على وجه السرعة وعلى نطاق واسع عن أنشطتها ونتائج التدقيق بواسطة وسائل الإعلام ومواقع الإنترنت، وغيرها من الوسائل.
- 9- تستفيد الأجهزة الرقابية من الاستشارات الخارجية والمستقلة لتعزيز جودة ومصداقية عملها.

هناك شروطاً مسبقة خاصة بأداء الأجهزة الرقابية تم وضعها في ISSAI 30 - قواعد السلوك المهني، وبشكل خاص في ISSAI 40 - تدقيق مراقبة الجودة، والذي يجري العمل على إعداده حالياً تحت رئاسة الجهاز النيوزلندي. إن المعايير الدولية جميعها (ISSAIs) يكمل كل منهما الآخر فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية التي يجب أن تلتزم بها الأجهزة الرقابية لإجراء عمليات تدقيق موضوعية وفعالة.

وينبغي علينا ألا ننسى أن الاختبار الحقيقي وأهمية موضوع الاستقلالية يكمن في مهام أعمالنا اليومية. وإنني متيقن من أن جميع الأجهزة الرقابية قد تعرضت في وقت ما لضغوط من وسائل الإعلام أو الجهات الأخرى. فخلال صيف عام 2009، كان الجهاز الدانمركي، يمر في بدايات النهاية من هذه الضغوط عندما تم نشر نتائج أحد عمليات التدقيق الرئيسية. وللمرة الأولى من تاريخه الطويل، يواجه للجهاز تهمة "التسييس" في عمله، وطعن وسائل الإعلام بنزاهته، مما أدى إلى الضغط على استقلاليتنا.

على الرغم من الضغط الهائل من وسائل الإعلام والانتقادات التي وجهت للجهاز الدانمركي، إلا أنني مقتنع بأن سمعة الجهاز الجيدة لم تمس وذلك لسببين: العمل الرقابي الدؤوب الذي نقوم به وفقاً للمعايير الدولية، وحقيقة أن الرأي العام ينظر إلينا كمؤسسة ذات مصداقية تسمو إلى أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة، والأخلاقيات، ومراقبة الجودة. بالتالي، الدرس الذي ينبغي استخلاصه هو أن التوثيق ونوعية الأعمال التي نقوم بها وأهدافنا وقيمنا تتطلب الاهتمام المستمر والتنمية، إذا ما أردنا أن نكون في وضع يمكننا وبكل ثقة من الاعتماد على جودة وصحة عمليات التدقيق التي قمنا عند مواجهة أية عاصفة إعلامية. وبعبارة أخرى، سيكون التركيز على الجودة، وأخلاقيات المهنة، والمسائل ذات الصلة لمساعدتنا في الصمود أمام الضغوط التي نتعرض لها جميعاً من وسائل الإعلام والسياسيين، وفي مثل هذه الحالات، تكون الحاجة قوية لوجود المعايير الدولية (ISSAIs).

أعتقد أن هذا المثال من الجهاز الدانمركي يؤكد أن الاستقلالية ليست شرطاً ثابتاً، ولا يمكن الحفاظ عليها دون وجود الشفافية والمساءلة، والمعايير الأخلاقية العالية، ومراقبة الجودة. وواجبنا هنا هو تعزيز الاستقلالية، والدفاع عنها وحمايتها. فالاستقلالية هي شرط أساسي نستطيع من خلاله أن ننجز مهامنا بشكل موضوعي وفعال. وبعبارة أخرى، الاستقلالية هي أساس عملنا، وكلما كان الأساس قوياً كلما أصبح البناء عليه سهلاً.

تركيز خاص على استقلالية الجهاز الرقابي

خلال الاجتماع الثامن والخمسون لمجلس مديري الأنتوساي الذي عقد في فيينا ، النمسا ، في نوفمبر 2008 - قرر المجلس التواصل الدولي بخصوص موضوع " استقلالية الجهاز الرقابي على النحو المنصوص عليه في إعلانات ليما والمكسيك " كموضوع ستعطي الأنتوساي له الأولوية في عام 2009. هذا العدد من المجلة يركز على استقلالية الأجهزة الرقابية، وبالإضافة إلى هذا المقال ، الرجاء الاطلاع على المقال الذي يقدم دراسة حالة لاستقلالية الجهاز الرقابي في إسرائيل.

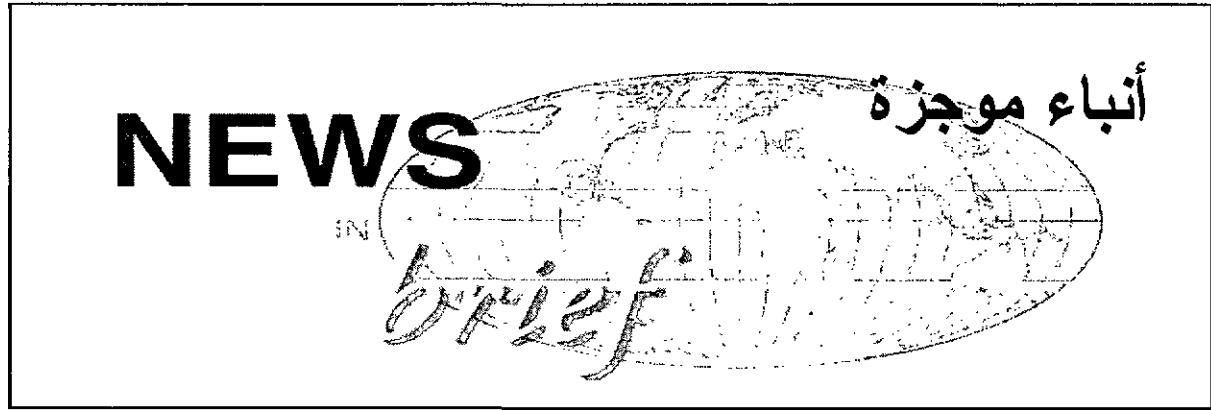
يمكن الاطلاع على بيان الأنتوساي حول الاستقلالية في المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا التالية:

ISSAI 1: إعلان ليما.

ISSAI 10: إعلان المكسيك حول إستقلالية جهاز الرقابة الأعلى.

ISSAI 11: إرشادات وممارسات جيدة تتعلق باستقلالية الجهاز الرقابي.

يمكن من قراءة النص الكامل للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا على الموقع التالي: www.issai.org



كندا

مراجعة النظراء الخارجية لممارسات التدقيق

من خلال مراجعات النظراء الخارجية المستقلة التي تقوم بها أجهزة الرقابة العليا الأخرى ، يسعى مكتب المراجع العام الكندي وبصورة دورية نحو التأكيد على أن نظام إدارة الجودة لديه مصمم بشكل مناسب ويعمل بفعالية. إن هذا النوع من المراجعات يضمن إصدار معلومات مستقلة وموضوعية ومدعومة من مكتب المراجع العام يمكن أن يعتمد عليها البرلمان للنظر في أداء الحكومة ومحاسبتها.

في الوقت الحاضر، يرأس مكتب التدقيق الوطني الأسترالي فريق دولي لمراجعة النظراء وذلك بهدف التدقيق الخارجي على مكتب المراجع العام في كندا. وسوف تشمل عملية المراجعة جميع الممارسات الثلاثة الرئيسية للتدقيق (الرقابة على الأداء، وعمليات التدقيق المالية، ومراجعات خاصة)، إضافة إلى الخدمات الأساسية التي تدعم مباشرة عمليات التدقيق. ونتج عن عمليتي مراجعة النظير السابقتين اللتين أجريتا في عامي 1999 و2003 أن أنظمة إدارة الجودة لعمليات التدقيق المالي ورقابة الأداء قد صممت بشكل جيد وتعملان بفعالية.

من المتوقع أن يصدر تقرير مراجعة النظراء في عام 2010. وسيكون متوفر في الموقع الإلكتروني لمكتب المراجع العام لكندا.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال على مكتب المراجع العام في كندا :

البريد الإلكتروني:

frasers@oag-bvg.gc.ca

الموقع على الإنترنت :

www.oag-bvg.gc.ca

اندونيسيا

ميدالية الشرف الاندونيسية منحت لرئيس الجهاز الهولندي

بأمر من الرئيس الأندونيسي يودويونو، تم منح السيدة ساسكيا جي ستوفيلينغ، رئيس محكمة هولندا للتدقيق وسام الشرف من الدرجة الأولى للخدمات الخاصة التي قدمتها لاندونيسيا. قدم السيد نائب وزير الشؤون الخارجية الوسام للسيدة ستوفيلينغ خلال زيارة عمل إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا ، في أغسطس 2009.

منح الرئيس الإندونيسي وسام بنتانغ جاسا أوتاما (أحد أعلى ثلاث ميداليات شرف) للسيدة ستوفيلينغ لإسهاماتها الفعالة في المجموعة الاستشارية لإغاثة تسونامي والكوارث التي حدثت منذ عام 2005.

تتألف هذه المجموعة الاستشارية من أجهزة الرقابة العليا لكل من هولندا وأستراليا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والسويد والمملكة المتحدة وغيرها وقد قدمت المساعدات لاندونيسيا في أعقاب كارثة تسونامي في ديسمبر 2004. وشملت أنشطتها تقديم المشورة لجهاز الرقابة الأعلى في جمهورية إندونيسيا (BPK) وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق على استخدامات أموال الإغاثة المقدمة بعد كارثة تسونامي.

السيدة ستوفيلينغ كانت رئيساً لفريق عمل الأنتوساي المعني بالتدقيق في المساعلة والتدقيق لتدفقات معونات تسونامي عامي 2005 و 2008. ورفع فريق العمل تقريراً عن النتائج التي توصل إليها في نهاية عام 2008. وبعد هذا التحقيق ، نشرت محكمة التدقيق تقريراً وطنياً عن المساعدات الهولندية لتحديد الدروس المستفادة وتحسين الشفافية والمساعدة والتدقيق على المساعدات في حالات الكوارث ذات الصلة.

كما تم تكريم السيدة ستوفيلينغ لما قدمته محكمة التدقيق الهولندية من مساعدات لنظيرتها الإندونيسية في وضع معايير وطنية للرقابة المالية وتطبيق قانون جديد على الجهاز.



تخرج السيد اكيل في عام 1987 من قسم الإدارة العامة في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة. بعد ذلك بوقت قصير، بدأ برنامج الماجستير في الإدارة العامة في مركز العلوم الاجتماعية في جامعة غازي. وكمرشح محافظ في مقاطعة اسكيسهير، أصبح عضواً في وزارة الشؤون الداخلية.

درس السيد اكيل في المملكة المتحدة لمدة سنة كجزء من برنامج اللغات الأجنبية والتعليم المهني. وأصبح حاكماً لعدد من المقاطعات في جميع أنحاء تركيا. كما أنه سافر إلى اليابان لمدة شهر ليحضر برنامجاً عن إدارة الكوارث. وأعد أطروحة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة جوكوروا، معهد الدراسات الاجتماعية. نشر السيد اكيل كتاباً عن عدد من المناطق حيث كان حاكماً. كما أنه نشر كتاباً بعنوان *الزلازل في غولياكا* تحدث فيه عن تجربة من عاشوا كارثة الزلازل في أغسطس ونوفمبر 1999.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات :
البريد الإلكتروني :
lint.relations@sayistay.gov.tr
الموقع على الإنترنت :
www.sayistay.gov.tr

جنوب أفريقيا

الموضوع الأول الورقة الرئيسية لمؤتمر
الأنكوساي العشرون جاهزة لتلقي
الملاحظات

المراجع العام لجنوب أفريقيا (AGSA) يترأس الموضوع الأول لمؤتمر الأنكوساي العشرون، قيمة ومزايا أجهزة الرقابة العليا. أنهى جهاز جنوب أفريقيا الصيغة النهائية للموضوع الأول وترجم الورقة الرئيسية إلى لغات الأنكوساي الرسمية جميعها وتم نشرها في موقع مؤتمر الأنكوساي العشرون في 15 سبتمبر وذلك لتلقي الملاحظات، إلى جانب استطلاع الرأي. هذا وسيتم الاتصال الإلكتروني مباشرة مع أجهزة الرقابة العليا، لإعطائهم اسم المستخدم وكلمة السر للوصول إلى المستندات.

وسيتم استخدام الردود على الورقة الرئيسية، وأوراق الدول، لإعداد ورقة مناقشة حول الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأنكوساي العشرون. وسوف يستضيف جهاز جنوب أفريقيا المؤتمر العشرون في نوفمبر 2010 في جنوب أفريقيا.

نشر التقرير السنوي

تم نشر التقرير السنوي لعام 2008-2009 لجهاز جنوب أفريقيا على الموقع الإلكتروني للجهاز على الإنترنت.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بجهاز جنوب أفريقيا:

البريد الإلكتروني : agsa@agsa.co.za
الموقع على الإنترنت : www.agsa.co.za

تركيا

الرئيس الجديد لمحكمة الحسابات

في يونيو 2009، انتخب البرلمان التركي ريكاي اكيل، حاكم مقاطعة توكات، ليصبح بذلك الرئيس الرابع والثلاثون للمحكمة التركية للحسابات.

كما تمت الإشارة أيضاً إلى ما تتمتع به محكمة التدقيق من دور ريادي في استخدام نظم المعلومات الجغرافية للتدقيق على إعادة الأعمار بعد كارثة تسونامي وإزالة الغابات في كاليمانتان.

مراجعة النظراء لمجلس التدقيق الأندونيسي يقدم نظرة حول المخاطر

في 20 أغسطس، 2009، قدمت السيدة ساسكيا ستوفيلينغ من محكمة التدقيق الهولندية النتائج التي تم التوصل إليها لنظيره الجهاز الأندونيسي. وتم ذلك بحضور ممثلو البرلمان الأندونيسي، والبنك الآسيوي للتنمية، ومختلف الوزارات، والجهاز الأندونيسي، وسفراء استراليا وهولندا والمملكة العربية السعودية، والسويد.

وخلال تقديم المراجعة، أبرزت السيدة ستوفيلينغ ثلاثة مخاطر تتعرض لها الإدارة العامة في إندونيسيا: محدودية سلطات الجهاز الأندونيسي في فرص الحصول على معلومات عن ضريبة الدخل الأندونيسية ومشاريع التنمية الممولة بأموال أجنبية، وضعف الإدارة المالية على جميع مستويات الحكومة الأندونيسية؛ والفساد والرشوة والمخاطر المستمرة في البلاد.

وأفاد المسؤولين في الجهاز الأندونيسي أنهم يؤيدون الاستنتاجات، وسوف يتم اشتغال هذه التوصيات في خطة العمل. كما أبدأ ممثلو البرلمان الأندونيسي موافقتهم على استنتاجات وتوصيات مراجعة النظراء.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الأندونيسي :

البريد الإلكتروني : sekjen@bpk.go.id
الموقع على الإنترنت : www.bpk.go.id
يترأس الموضوع الأول لمؤتمر الأنكوساي العشرون، قيمة ومزايا أجهزة الرقابة العليا.

فيتنام

والأسوساي، و تبادل المسؤولين الرفيحي المستوى والخبراء فيما بين الأجهزة الرقابية الثلاث، وإتاحة الفرص لعمل البحوث لتطوير معايير التدقيق والإجراءات والمنهجيات وتنفيذ عمليات التدقيق المشتركة. كما اتفق رؤساء الأجهزة الرقابية الثلاث على الاجتماع سنويا ، على أن تعقد الاجتماعات كل سنة في أحد البلدان الثلاثة ، وتقديم مقترحات إلى حكوماتهم لدمج أنشطة التعاون في برامجها للتعاون الحكومي الدولي. وسيعقد الاجتماع المقبل في العاصمة الكمبودية بنوم بنه ، في عام 2010.

للحصول على معلومات إضافية ، يرجى الاتصال على:
البريد الإلكتروني :
vietnamsai@hn.vnn.vn
الموقع على الإنترنت :
www.kiemtoannn.gov.v

مكتب تدقيق الدولة يستضيف اجتماعاً
لثلاثة رؤساء أجهزة رقابية

في يونيو 2009 ، استضاف مكتب تدقيق الدولة في فيتنام اجتماعاً في هانوي لرؤساء أجهزة رقابة عليا من فيتنام ، وكمبوديا ، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وكان الوفد الفيتنامي برئاسة د. فيونج دينه هوى ، المدقق العام ، ووفد من لجنة التدقيق الوطنية لمملكة كمبوديا برئاسة معالي السيد سنغ رون ، نائب المراجع العام ، ووفد من منظمة تدقيق الدولة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية برئاسة معالي السيد بواسي لوفانكساي ، الرئيس.

خلال الاجتماع، استعرض الأطراف أنشطتهم التعاونية كما تمت مناقشة آلية التعاون الطويلة الأجل لتحسين الكفاءة في مراجعة حسابات الحكومة، وتشجيع التعاون بين شعوب الدول الثلاث. وعلى هذا الأساس، اتفق رؤساء الأجهزة الرقابية الثلاث على تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الثلاثية التي تم توقيعها ، وتبادل وجهات النظر داخل إطار منظمة الأنتوساي



ممثلي الأجهزة الرقابية لكل من فيتنام وكمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية في اجتماعهم الذي عقد في هانوي

مكتب مراقب الدولة في إسرائيل : دراسة حالة في التدقيق الحكومي المستقل

بقلم شاي مزراهي ، مكتب مراقب الدولة في إسرائيل

الهدف الرئيسي من إعلان ليما (1977) هو تعزيز التدقيق الحكومي المستقل، حيث ينص الإعلان على أن الجهاز الرقابي الذي لا يمكنه أن يحقق هذا المطلب لا يرتقي إلى المعيار المطلوب. إن استقلالية الأجهزة الرقابية يجب أن تكون راسخة في التشريع، ولكن يتطلب ذلك من المؤسسات القانونية أن تعمل بشكل فعال. ولا تزال مسألة استقلالية الجهاز الرقابي قيد النقاش في مجتمع الأنثوساي كافة. ويقدم مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي ، دراسة حالة حول التدقيق الحكومي المستقل.

يقر إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة الرقابية (2007) ثمانية مبادئ أساسية - مبنية على أساس إعلان ليما والقرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأنكوساي السابع عشر الذي عقد في سينول ، كوريا ، في عام 2001 - باعتبارها متطلبات أساسية للتدقيق على القطاع العام. وتوضح هذه المقالة طريقة تمثيل هذه المبادئ في إطار العمل القانوني وخصائص مكتب مراقب الدولة في إسرائيل.

المبدأ الأول يتطلب وجود أحكام دستورية وتشريعية فعالة ومناسبة ، أو إطار عمل قانوني وقرارات فعلية لتنفيذ إطار العمل هذا. في إسرائيل ، هناك قانونين يحكمان عمليات تدقيق الدولة:

- القانون الأساسي : قانون مراقب الدولة ، الذي صدر في عام 1988 ،. ويضع الأساس الدستوري للوضع المستقل لمراقب الدولة ، وينص على أنه يجب على مراقب الدولة أثناء قيامه بمهامه أو مهامها ، أن يكون مسؤولاً أمام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) فقط وليس أمام الحكومة.
- قانون مراقب الدولة لعام 1958 (النسخة الموحدة)، بصيغته المعدلة على مر السنين، يوفر إطار عمل مفصل لمراقب الدولة فيما يتعلق بالحوكمة والنشاط، والضمان، وغيره في سعيه لتحقيق هذه الاستقلالية.

يدعو المبدأ الثاني لاستقلالية رئيس الجهاز الرقابي ، بما في ذلك ضمان المنصب والحصانة القانونية عند قيامه بأداء واجباته. ويجب أن يحدد التشريع المطبق شروط التعيين، والعزل، وتقاعد رئيس الجهاز بطريقة تكفل استقلاليته عن السلطة التنفيذية، وذلك ليتمكن رئيس الجهاز من أداء واجباته دون خوف من الانتقام ، إذ يجب أن يكون تعيينه لمدة طويلة وثابتة.

يدعو المبدأ الثاني لاستقلالية رئيس الجهاز الرقابي ، بما في ذلك ضمان المنصب والحصانة القانونية عند قيامه بأداء واجباته. ويجب أن يحدد التشريع المطبق شروط التعيين، والعزل، وتقاعد رئيس الجهاز بطريقة تكفل استقلاليته عن السلطة التنفيذية، وذلك ليتمكن رئيس الجهاز من أداء واجباته دون خوف من الانتقام ، إذ يجب أن يكون تعيينه لمدة طويلة وثابتة.

ووفقا للقانون الأساسي، يختار الكنيست مراقب الدولة عن طريق الاقتراع السري؛ وذلك لفترة 7 سنوات ويحق له شغل المنصب لفترة واحدة فقط. وكذلك ينص القانون الأساسي (المستكمل بالإجراءات التي يحددها قانون مراقب الدولة) على أنه لا يمكن عزل مراقب الدولة من منصبه إلا في الحالات التالية:

- أن يكون غير قادر بشكل دائم على أداء مهامه لأسباب صحية، وذلك بعد إجراء تصويت للموافقة على هذا القرار بالأغلبية في الكنيست.
- أن يكون قد تصرف على نحو لا يليق بمنصب مراقب الدولة - وذلك بعد إجراء تصويت للموافقة على هذا القرار من قبل ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الكنيست.

وتجدر الإشارة إلى أن كل المراقبين الذين تم اختيارهم من قبل الكنيست حتى الآن لم يكن لديهم أي انتماءات سياسية سابقة، حيث أن قانون مراقب الدولة يمنع النشاط السياسي من قبل مراقب الدولة خلال فترة توليه المنصب. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنشورات الصادرة عن مراقب الدولة أو بالنيابة عنه خلال تنفيذ مهامه، بالحصانة من كل الملاحقات القضائية بقصد التشهير.

ويدعو المبدأ الثالث إلى منح تفويضات واسعة النطاق وسلطات كاملة للجهاز لأداء مهامه. إذ يجب أن يتمكن الجهاز من القيام بمهامه المتمثلة في التدقيق على استخدام الأموال العامة، والموارد، أو الأصول من قبل المستفيد ، بغض النظر عن الطبيعة القانونية ؛ وتحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الهيئات العامة ؛ وشرعية وانتظام الحسابات الحكومية أو الحسابات العامة ؛ وجود الإدارة والتقارير المالية ، والاقتصاد ، والكفاءة ، والفعالية في الحكومة ، أو عمليات الهيئات العامة. كما يؤكد هذا المبدأ على استقلالية الجهاز وعدم تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في اختيار المسائل المتعلقة بالتدقيق ؛ والتخطيط والبرمجة ، والإدارة ، وكتابة التقارير، ومتابعة عمليات التدقيق ، وتنظيم وإدارة الجهاز.

إن الجهاز الإسرائيلي ملتزم بكافة هذه المتطلبات في أداءه للمهام وفي مجال تدقيق الدولة. حيث يقوم مراقب الدولة في التدقيق على الاقتصاد ، والملكية ، والأمور المالية ، والالتزامات، وإدارة الدولة، والمكاتب الحكومية ، وجميع الشركات والمؤسسات والهيئات في الدولة ، والسلطات المحلية والعديد من الهيئات أو المؤسسات الأخرى التي تخضع لرقابة الدولة وفق القانون. كما يقوم مراقب الدولة أيضا بالتحقق من الشرعية والنزاهة الأخلاقية، والإدارة الانظامية، والكفاءة، والفعالية في الجهات الخاضعة للرقابة وأي مسائل أخرى قد يراها ضرورية. ووفقاً لذلك، فإن حتى الجهات الدفاعية التي تتسم بالسرية

والجوانب الحساسة من أنشطتها تخضع أيضاً للرقابة. إن التغييرات البعيدة المدى في السياسات التي اعتمدها مراقب الدولة الحالي ، القاضي (المتقاعد) ميكا ليندنستراوس ، تقدم نموذجاً جيداً لاستقلالية مراقب الدولة. وتشمل هذه التغييرات على التمديد الواضح في الوقت الفعلي لعملية التدقيق، ونشر أسماء المسؤولين في تقارير التدقيق، والتحقيق مع الشخصيات العامة البارزة حول أعمال الفساد، بمن فيهم رئيس الوزراء. كما شكل القاضي (المتقاعد) ليندنستراوس فريق عمل خاص بمكافحة الفساد، وبالتالي فإن لمراقب الدولة مطلق الحرية في اختيار موضوعات التدقيق واتخاذ القرارات المستقلة حول التخطيط والبرمجة، والإدارة، وكتابة التقارير، ومتابعة عمليات التدقيق. كما تشمل المهام الحصرية لمراقب الدولة: تنظيم وإدارة مكتب مراقب الدولة وتوظيف الموظفين وعزلهم.

المبدأ الرابع الاطلاع غير المقيد على المعلومات.

إن القانون الأساسي بحد ذاته، كما هو مشار أعلاه، دستوري في طبيعته - وينص على أن توفر كل جهة خاضعة للرقابة، دون أي تأخير، المعلومات والوثائق والتفسيرات المطلوبة، أو أي مواد أخرى يراها المراقب ضرورية وتفيد التدقيق. إن هذا الالتزام غير مدعم بأي عقوبات لذلك تفشل أحياناً الجهات الخاضعة للرقابة في التعاون. ومع ذلك، وبناءً على موافقة لجنة شؤون تدقيق الدولة التابعة للكنيست، يكون للمراقب وأي شخص معين من قبله صلاحيات لجنة التحقيق، والتي قد تقتضي استدعاء الشهود. ويسري على الشاهد الذي يمثل أمام مراقب الدولة في هذا الإطار القيود والعقوبات التي ينص عليها القانون الجنائي. وقد حصل المدققين في الجهاز الإسرائيلي مؤخراً على حق الاطلاع المباشر على شبكة الإنترنت على أجهزة الكمبيوتر لبعض المسؤولين رفيعي المستوى ، بمن فيهم وزراء في الحكومة.

وينص المبدأ الخامس على وجوب تقديم تقرير عن عمل الجهاز الرقابي ، وبالتحديد، يجب أن لا يتم منع جهاز الرقابة الأعلى من تقديم تقارير حول نتائج أعماله الرقابية، وأن يكون مطالباً وفق القانون بتقديم مثل هذه التقارير مرة واحدة على الأقل كل سنة.

ينص القانون الأساسي على أن يقدم مراقب الدولة إلى الكنيست التقارير والآراء التي تدخل في نطاق مهامه وينشرها وفقاً للقيود المنصوص عليها في قانون مراقب الدولة. وينص هذا القانون على أن لا يتجاوز موعد تسليم التقرير تاريخ 15 فبراير من كل عام، حيث يتم تقديم التقرير إلى رئيس الوزراء ورئيس لجنة شؤون تدقيق الدولة حول نتائج عمليات التدقيق في المكاتب الحكومية ومؤسسات الدولة¹ التي نفذت خلال السنة المالية السابقة. وفي غضون عشرة أسابيع من تلقي التقرير، يتعين على رئيس الوزراء تقديم الملاحظات بشأن الانتهاكات المذكورة بالتقرير وردود الجهات الخاضعة للرقابة في التقرير. وبعد ذلك ، يتم تقديم هذا التقرير في الكنيست.

ويدعو المبدأ السادس إلى حرية اتخاذ القرار بشأن مضمون وتوقيت تقارير التدقيق ونشرها وتوزيعها. إذ يجب أن يتمتع الجهاز بالحرية عند اتخاذ قراره حول محتوى تقارير التدقيق واشتمال الملاحظات والتوصيات، وكذلك عند اختيار توقيت تقارير التدقيق، ما لم يكن هناك متطلبات خاصة ينص عليها القانون، ونشر وتوزيع تقاريره فور تقديمها رسمياً إلى السلطات المختصة.

¹ تقارير المراقب بشأن الجهات الأخرى الخاضعة للرقابة تتبع إجراءات مستقلة، والتي تتوافق كذلك مع المبدأ الخامس

وينص قانون مراقب الدولة على أنه في تقرير التدقيق ، يجب على المراقب تلخيص الأنشطة التي قام أو قامت بها في مجال التدقيق وتحديد أي انتهاك للأخلاقيات أو أي خطأ أو مخالفة للقانون أو لمبادئ الاقتصاد والكفاءة التي يرى أو ترى أنها تستحق أن تدرج في التقرير ؛ وتقديم التوصيات لتصحيح ومنع الأخطاء، وكذلك تحديد أي تطورات تمت أو إجراءات معلقة يرى أو ترى أنها تستحق الإدراج. وبعيداً عن التقرير السنوي المذكور أعلاه، يجوز لمراقب الدولة إجراء أية عملية تدقيق ونشر للتقارير حول أي هيئة أو أي مسألة تدخل في نطاق سلطته، إذا ما تطلب الأمر ذلك، وله أو لها مطلق الحرية في اتخاذ القرار بشأن توقيت هذه التقارير. ويتم نشر كافة تقارير المراقب، ومع ذلك، قد لا يتم تقديم التقرير أو أجزاء منه للكنيست، ولا يتم الإعلان عنه ، إذا ما تطلب الأمر ذلك، للحفاظ على أمن الدولة أو تجنب إفساد العلاقات التجارية الدولية.

ويتناول المبدأ السابع مع وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الجهاز. يجب أن يقدم الجهاز تقاريره إلى الهيئة التشريعية أو إحدى لجانها لمراجعة ومتابعة توصيات محددة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية كما يجب عليه تشغيل نظام متابعة داخلي خاص بالجهاز.

في إسرائيل، فور تقديم التقرير إلى الكنيست على النحو المذكور أعلاه، تقوم لجنة شؤون تدقيق الدولة التابعة للكنيست بدراسته وتقديم الاستنتاجات والاقتراحات، بما في ذلك إجراءات المتابعة، ليعرض على الكنيست للموافقة عليه. وينص قانون مراقب الدولة أيضاً على أنه يجب على رئيس كل جهة خاضعة للرقابة تعيين فريقاً لتصحيح الأخطاء التي تم كشفها في تقرير التدقيق. وعلى الفريق مناقشة سبل تصحيح الأخطاء، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتصحيح، وتقديم تقرير إلى رئيس الجهة الخاضعة للتدقيق حول المناقشات والقرارات، ومن ثم يتعين على رئيس الجهة الخاضعة للتدقيق إبلاغ المراقب بالقرارات التي تم اتخاذها، مع ذكر الأسلوب والإطار الزمني الذي تم إتباعه لتصحيح الأخطاء وذلك بصورة تفصيلية. ويحق للمراقب طلب تقارير في أي وقت، بالإضافة إلى تلك التي تم ذكرها أعلاه، ويمكنه أيضاً أن يضع إطار عمل لكتابة التقارير حول تصحيح الأخطاء محدداً التفاصيل التي ينبغي إدراجها.

ينص المبدأ الثامن على وجوب تمتع الجهاز الرقابي بالاستقلالية المالية والإدارية، وتوافر الموارد البشرية والمادية والنقدية. وبموجب ذلك يجب أن لا يكون للسلطة التنفيذية أية حق للدخول إلى هذه الموارد.

ينص القانون الأساسي على أنه يجب أن تقرر اللجنة المالية في الكنيست ميزانية مكتب مراقب الدولة بناءً على اقتراح يقدم من مراقب الدولة، وينشر مع ميزانية الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الوقت الحالي، يتمتع مكتب مراقب الدولة بعلاقة يسودها التفاهم والتعاون الكاملين مع الكنيست بشأن احتياجاته المالية. ويقوم مراقب الدولة بإدارة الميزانية الخاصة بالجهاز ويخصص ما يراه مناسباً.

في الختام ، نود الإشارة إلى أن مكتب مراقب الدولة قد طبق مبادئ إعلان ليما بالكامل تقريباً، وعلى النحو الموضح في إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة الرقابية. نحن نأمل أن تساعد تجربتنا الأجهزة الرقابية الأخرى التي تواجه تحديات في تعزيز استقلالها.

وللحصول على معلومات إضافية ، يرجى الاتصال بمكتب مراقب الدولة على العنوان الإلكتروني int_relations@mevaker.gov.il

اجتماع الباساي الثاني عشر يضع توجيهات جديدة للتدقيق في منطقة المحيط الهادئ

بقلم روبرت بيوكانان و ليندا ال. ويكس ، استشاريو مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ

مجموعة دول المحيط الهادئ لأجهزة الرقابة العليا (الباساي) - (الباساي) سابقاً - عقدت اجتماعها الثاني عشر ، في كورور ، بالاو ، خلال الفترة من 20-24 يوليو ، 2009.



المشاركين في الاجتماع الثاني عشر للباساي ، بالاو ، يوليو 2009

كما ورد في عدد أكتوبر 2008 من هذه المجلة ، فقد غيرت الباساي اسمها في العام الماضي لتعكس مدى توسع عضويتها. هذا العام، بالإضافة إلى إجراء الأعمال المعتادة في الاجتماع ، اعتمد الأعضاء ميثاقاً جديداً ومضوا قدماً في وضع خطط طويلة الأجل لتحقيق هدفهم المتمثل في "استخدام موارد القطاع العام في منطقة المحيط الهادئ بشفافية ومساءلة وفعالية، وكفاءة" من خلال مساعدة الأجهزة الرقابية في المنطقة لتحسين نوعية التدقيق على القطاع العام في منطقة المحيط الهادئ لتحديد "معايير موحدة ذات مستوى عالي". وتحقيقاً لهذه الغاية ، اعتمدت المجموعة استراتيجيات لتنمية القدرات وبدأت في تنفيذها والتي من شأنها أن تسهم في تطوير الباساي، والأعضاء على حد سواء. كما أنها شاركت في اجتماعات خاصة حول تقديم معايير التدقيق الدولية، استخدام أدوات التدقيق الإلكترونية، وإجراء عمليات تدقيق النظراء.

تضم الباساي في عضويتها الأجهزة الرقابية لبعض الدول الصغيرة والبعيدة. والعديد منها يواجه تحديات في تحقيق الحوكمة الجيدة في ظل المصادر المحدودة لديها. حيث تواجه بعض هذه الدول مخاطر ارتفاع مستويات سطح البحر، والتدهور البيئي، والفساد الدولي. وشكلت هذه القضايا موضوع الاجتماع الثاني عشر الذي عقد في بالاو ، هذه الدولة الجميلة والناضجة بالحياة، وباستضافه المدقق العام بالوكالة ، ساترونينو تيويدي. وحضر الاجتماع وفود أخرى اشتملت على رؤساء أجهزة رقابة عليا ورؤساء مكاتب تدقيق أو من يمثلهم لكل من ساموا الأمريكية ، وأستراليا (مكتب التدقيق الوطني) ، وجزر كوك، والولايات الماكرونيزية المتحدة ، (المكاتب الوطنية لجمهوريات كسراي ، وبوهنباي ، وياب) ، وفيجي ، وغوام ، وكيريباس وجزر مارشال ، وناورو ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سالومون وتونغا وتوفالو وفانواتو. وقد حضر المؤتمر لأول مرة جمهورية كوسراي التابعة لجمهوريات ميكرونيزيا الاتحادية قد حضرت للمرة الأولى وتم قبولها كعضو جديد في أول اجتماع عمل. كما حضر الاجتماع أصحاب المصلحة وأطراف أخرى لدعم برامج الباساي منها البنك الآسيوي للتنمية (ADB)، ومبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) ، ومركز المساعدة التقنية المالية لدول

المحيط الهادئ (PFTAC) ، والأمانة العامة لمنندى جزر المحيط الهادئ ، والبنك الدولي. كما شارك في المناقشات والعروض الاستشاريين والموظفين المكلفين بالعمل على المبادرات والبرامج الإستراتيجية للباساي.

خلال المناقشات المطولة التي استمرت على مدى أسبوع كامل ، تعاون الوفود وأصحاب المصلحة على وضع الخطط والبرامج المستقبلية للباساي. وقد عمل أعضاء فريق مشروع مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ (براي) لعدة سنوات، مع أعضاء الباساي لوضع إستراتيجية طويلة المدى في المنطقة. وخلال الأسبوع المعني ، أبدت الوفود موافقتها على مبادرتين رئيسيتين لبرنامج التدقيق التعاوني تحت إطار براي (PRAI) : مشروع دعم التدقيق الشبه إقليمي (SAS) ومشروع تدقيق الأداء التعاوني الأول في المنطقة. كما اعتمدت الوفود الميثاق الجديد ، وشكلت أول مجلس لمديري الباساي. ولمزيد من التعزيز لقدراتها التنظيمية، مع تطوير المهارات المهنية للموظفين، اعتمدت الوفود المشاركة برنامج لبناء القدرات يستمر لمدة 3 سنوات ووافقت على المشاركة في الأنشطة المختلف للمجموعات وفرق العمل.

تحويل هيكل إدارة الباساي

ستحول مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ (PRAI) الباساي من منظمة ذات هيكل إداري واسع يترأسه إدارياً جهاز الرقابة الأعلى النيوزيلندي لسنوات عديدة ، لتصبح جهة تعمل بكامل طاقتها لتحقيق أهدافها. وسيطلب ذلك وجود هيكل إداري جديداً وأكثر تطوراً، ووجود رئيس تنفيذي متفرغ، والقدرة على إشراك ودعم الموظفين والخبراء الاستشاريين من خلال أمانة عامة قائمة بحد ذاتها.

ويحدد الميثاق الجديد للباساي إطار العمل هذا. كما أنه يقوم بتحديث التكاليفات والمبادئ الأساسية للباساي ، الاستناد على أهداف مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ والتطورات الأخيرة للأنتوساي ، مثل إعلان المكسيك الخاص باستقلالية الأجهزة الرقابية. وقد صاغ روبرت بوكانان ، المستشار القانوني للباساي والمساعد السابق للمدقق العام في نيوزيلندا ، وثيقة تتضمن العناصر الرئيسية لقوانين الأنتوساي وغيرها من دساتير مجموعات العمل الإقليمية ولكن بشكل مختلف ، وأسلوب سهل اللغة بشكل يناسب دول المحيط الهادئ.¹

بموجب الميثاق فإن التفويضات الممنوحة للباساي هي كما يلي:

- تعزيز التفاهم والتعاون، والتنسيق بين الأعضاء.
- الدعوة على الاهتمام بوجود الحوكمة الجيدة - بما في ذلك الشفافية ، والمساءلة ، والحاجة إلى أجهزة رقابية قوية ومستقلة - لدى الحكومات والجهات الأخرى في منطقة المحيط الهادئ .
- بناء وتعزيز القدرات العامة للتدقيق في جميع مناطق المحيط الهادئ من خلال تبادل المعرفة مع الأعضاء وتقديم الدعم.
- مساعدة أعضائها في أداء مهامهم الرقابية، من خلال عمليات التدقيق التعاونية والأنشطة المماثلة .

¹ <http://www.pacificplan.org/tiki-page.php?pageName=The+Pacific+Plan>

- العمل كمجموعة عمل إقليمية تابعة للأنثوساي تعمل لصالح جميع الأجهزة الرقابية في منطقة المحيط الهادئ وخارجها.
- تشجيع التعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى والأجهزة الرقابية.

يجسد الميثاق أيضاً المبادئ الأربعة لمبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ ، التي تم اعتمادها في المؤتمر الحادي عشر ، والتي تعزز عمل الباساي وتفاعلها مع بعضها البعض :

- احترام ذاتية واستقلالية كل عضو والحفاظ عليها.
- اتخاذ نهج إقليمي لقضية مشتركة لا يحل محل الاحتياجات الفردية للأعضاء.
- توفير موارد الباساي لجميع أعضائها ، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الدستوري.
- يجب دعم وتعزيز المشاركة المناسبة ومدققي القطاع الخاص في عمليات تدقيق القطاع العام ، تحت رعاية رؤساء الأجهزة الرقابية.

وبموجب ميثاق الهيكل الإداري الجديد ، فإن دور المجلس هو تأييد التوجه الاستراتيجي للباساي (بالصيغة التي وضعها مجلس المديرين) ، وتوفير الإرشادات للمجلس حول تحقيق أهداف الباساي. والإدارة اليومية ستكون من مسؤولية مجلس المديرين ، والذي يتم تعيينه من قبل المجلس باتباع عملية اختيار ديمقراطية. وترشح كل المجموعات الأعضاء في الباساي (ميلانيزيا، ميكرونيزيا ، وبولينيزيا ، وأستراليا / نيوزيلندا) جهازاً واحداً من بين أعضائها للعمل في المجلس مع رئيس مجلس المديرين (مستضيف الاجتماع الأخير) ، والرئيس السابق المباشر، ومستضيف المؤتمر المقبل، والأمين العام ، والمدير التنفيذي. ويتم تعيين الممثلين لفترة عامين ، وقد تم اقتراح هذه الفترة لإتاحة فرصة وجود التدوير المنتظم للعضوية والمعرفة. وهناك توجه لإشراك رؤساء الأجهزة الرقابية الأخرى لتحقيق أهداف محددة.

ومن المتوقع أن يجتمع المجلس مرتين بالسنة ومن الممكن أن يتم عقد اجتماعات إضافية عبر أجهزة الفيديو أو الهاتف إذا ما تطلب الأمر ذلك.

والممثلين الافتتاحيين لعضوية مجلس المديرين والذين تم تعيينهم في بالاو، هم رؤساء الأجهزة الرقابية في الدول التالية: بابوا غينيا الجديدة (تمثل ميلانيزيا) و الولايات الماكرونية المتحدة (تمثل مايكرونيزيا) ، وتونغا(تمثل بولينيزيا)، ونيوزيلندا(تمثل تجمع كل من أستراليا ونيوزيلندا كما تشغل منصب الأمين العام). فقد انضم جميعهم للرئاسة الحالية(بالاو)، والرئاسة التي تسبق الرئاسة الحالية مباشرة (جزر الكوك) ، والدولة المستضيفة للاجتماع القادم في عام 2010 (كيريباس).

ومن أحد الوظائف الرئيسية لمجلس المديرين هي تعيين المدير التنفيذي للباساي. حيث سيكون لهذا المنصب دور حيوي في تنفيذ مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ(PRAI)، كما سيكون مسؤولاً عن تنسيق كافة أنشطة مشروع مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ(PRAI)، وتنمية العلاقات مع الحكومات في كافة أنحاء الإقليم ومع المانحين الحاليين والمحتملين. وقد عين مجلس المديرين إيروني فاثولوكا ، المدقق العام السابق لفيجي في هذا المنصب . وهو يعمل حالياً مع البنك الآسيوي للتنمية (ADB) كمنسق لبرنامج مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ(PRAI) وسيتولى مهام المنصب رسمياً في مطلع عام 2010 .

ومن المهام الرئيسية الأخرى الخاصة بمجلس المديرين هي اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الباساي من العمل بكامل قدرتها القانونية في الإقليم إما عبر الاعتراف الدبلوماسي من قبل الأمانة العامة لحكومة الدولة أو عبر إيداع نوع من الإدماج. بناءً على التوصيات قرر المجلس أن يكون المقر المؤقت للأمانة في أوكلاند، نيوزلندة (حتى عام 2011 على الأقل)، وسيأخذ المجلس بعين الاعتبار الخيارات المتاحة لتحقيق القدرة القانونية في اجتماعه القادم في نوفمبر 2009 .

كما وافق الاجتماع أيضاً على توصيات المجلس بخصوص استمرار تعيين الجهاز النيوزيلندي لمنصب الأمين العام. وفي ظل غياب رئيس الجهاز المتقاعد حديثاً ، كيفن باردى، تم شغل بروس روبرستون، مساعد المدقق العام هذا المنصب في مؤتمر بالاو.

تحويل تدقيق القطاع العام من خلال فرص التدقيق المشتركة .

أوضحت التجارب في أقاليم الأنتوساي الأخرى بأن عمليات التدقيق المشتركة تزيد المقدرة حيث يتعلم أعضاء الفريق من بعضهم البعض ، وتوجد فهم أفضل للممارسات وللمعايير التدقيق ذات الصلة، وممارسة المهارات في حين الانتهاء من التزامات التدقيق الفعلية. بالإضافة إلى إنه من المعروف أن التدريب من خلال ممارسة الوظيفة وبتوجيه من القيادة المؤهلة من أكثر الطرق فعالية للتطوير المهني. وبناءً على هذه التجربة ، بدأت الباساي العمل بعمليتين للتدقيق الإقليمي تم تصميمهما لتطوير الخبرات مع تلبية احتياجات عملاء أجهزة الرقابة العليا.

ومنذ عام 2007، أصبحت برامج مشروع دعم التدقيق الشبه إقليمي ساس (SAS) جزءاً لا يتجزأ من مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ (PRAI) وتهدف إلى التأكيد على أن الأجهزة الرقابية لكل من كيريباس، و ناورو، و توفالو قد أعدوا عمليات تدقيق مالية على أساس زمني والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات هامة. ويرأس مدقق عام توفالو ، السيد ايساكو كاين المشروع ، ويعمل مع منسق برنامج ساس و بولا دانواكاماكا ، خبير التدقيق في الفريق. و سيساعد هذا المشروع الرئيسي لبناء القدرات شعوب الجزر الصغيرة في تسوية عمليات التدقيق المتعلقة أثناء تطوير أدوات التدقيق، وتدريب موظفي الجهاز من خلال ممارسة الوظيفة، وعلى المدى الطويل، المساهمة في بناء القدرة الذاتية على التدقيق لأجهزة الرقابية. وسيبدأ عضوان من كيريباس وعضو واحد من كل من ناورو و توفالو قريباً العمل مع منسق البرنامج وخبير التدقيق في جهات مختارة في توفالو. وبعد تقييم العملية الأولى للتدقيق، ستنقل الفرق للعمل في كيريباس و ناورو .

وقد تم في البداية مناقشة تدقيق الأداء المشترك في اجتماع عام 2008 وبناءً على القرارات التي تم اتخاذها في الاجتماع المذكور، سيحدد أعضاء الفريق الموظفين ومباشرة العمل. وسيكون كل من السيد جوناثان كيت، من مكتب مدقق عام نيوزيلندة وعضو مجموعة عمل الأنتوساي للتدقيق البنئي، وكثير كيللي، المستشار في البنك الآسيوي للتنمية، و بريتوم فوكون من مبادرة الأنتوساي للتنمية منسقي هذا الفريق. ويشمل الفريق ممثلين من أجهزة الرقابية في كل من جزر الكوك، وفيجي، والولايات الماكرونيزية المتحدة، وجوام، وبالاو، بابوا غينيا الجديدة، و تونغا. وقد ينضم للفريق أجهزة الدول التالية ساموا، وجزر مارشال. وبينما وافق الفريق في بالاو على هدف التدقيق - فعالية إدارة النفايات الصلبة- ووضع جدول زمني للعمل على تحقيق الهدف. وسيعقد أعضاء فريق التدقيق اجتماعهم التخطيطي في شهر أكتوبر ومن ثم سيباشرون العمل الميداني. ومن المتوقع أن يتم إصدار تقاريرهم المحلية المنفصلة والتقرير المشترك في يونيو 2010 .

تحويل أجهزة الرقابة العليا وموظفيها.

وبتبنى نموذج الأنتوساي لبناء القدرات، وإدراك أن التطورات تتم على المستويين التنظيمي والوظيفي، تبنت الباساي خطة لبناء القدرات تستمر لثلاثة سنوات (2010-2012) تتناول ثلاثة مجالات رئيسية :

- إرشادات وأدلة حول المعايير الداعمة، والممارسات والمنهجية .
- التعليم، التدريب والتصديق.
- ضمان الجودة ومراجعة النظراء.

وتم وضع الخطة من قبل لين ويكس، من إدارة الموارد البشرية بفريق تنمية مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ (PRAI) خبير والمدير السابق للتواصل الدولي في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية لمحاسبة المسئولية الحكومية. وتهدف الخطة إلى تقديم إرشادات ذات صلة وعملية ورسمية لأجهزة الرقابة العليا لتنفيذ المعايير المهنية والممارسات والمنهجيات المعترف بها دولياً. وفي الاجتماع، أشارت الوفود إلى المجالات التي تهتم الأجهزة الرقابية وترغب العمل بها. وفي اجتماع مجلس المديرين القادم سوف يشكل المجلس مجموعات عمل لوضع وإعداد إرشادات تتناول مع إدارة الموارد البشرية، والتدقيق المالي، وتدقيق الأداء، وضمان الجودة، وإرشادات حول إعداد التقارير.

كما تم في الاجتماع أيضاً تبني مجموعة شاملة للوصوف الوظيفية والاختصاصات التي سيتم توفيرها لأجهزة الرقابة العليا لتطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية. وسيحدد مجلس المديرين عدداً من مجموعات العمل والتي ستقوم بدورها باستخدام هذه المادة لتصميم وتقديم برنامج طويل الأمد للتدريب المهني واعتماده وذلك بالتعاون مع الجامعات والجهات المهنية. وسيساهم ذلك في التأكيد على وجود طريقة منسقة ونظامية للتدريب والتطوير المهني في جميع أنحاء الإقليم. وفي نفس الوقت، سوف تبدأ مجموعات عمل أخرى في البحث في الجامعات المحلية والجهات المهنية المعتمدة لضمان توافق منهج الجامعة مع احتياجات الجهاز بالإضافة لمتطلبات الجهات المهنية المعتمدة.

وكخطوة نهائية في تشجيع أفضل الممارسات والتطوير المستمر، سوف تنفذ الباساي برنامج مراجعة النظراء في عام 2012. ومن شأن ذلك التأكيد للجهات الخاضعة للتدقيق وأصحاب المصلحة والمواطنين بأن الجهاز مستوفي لأعلى المعايير المهنية ويساهم في تعزيز الشفافية ، والمساءلة والحوكمة الجيدة.

وعند تقديم الخطة الثلاثية، أكدت السيدة/ لين ويكس بأن العديد من مجموعات العمل الإقليمية الأخرى التابعة للأنتوساي الأخرى قد أعدت مسبقاً الأدلة الإرشادية، وقدمت دورات تدريبية، وأنشطة مراجعة النظراء. وعملاً بشعار الأنتوساي : " الخبرة المشتركة تعيد الجميع"، شجعت، لين، الباساي على التواصل مع المجموعات الأخرى للحصول على المشورة والإرشاد والنماذج عند تنفيذ برنامجها الخاص. مع الأخذ في الاعتبار تركيز مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادئ (PRAI) على الأنشطة التحولية ونقلاً عن التصريحات السابقة للسيد/ ديفيد والكر، المراقب العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية ، ذكرت لين ويكس الوفود بأن " إن التحولات تعنى ببناء المستقبل بدلاً من تصحيح الماضي" ، ولكن ذلك لا يعتبر سهلاً وأنها مسألة لوقت.

العروض التقديمية الفنية.

إلى جانب جلسات عمل الباساي والمناقشات، اشتمل الاجتماع أيضاً على ثلاثة جلسات فنية .

وقدم ممثلين من مبادرة تدريب جزر المحيط الهادي من كلية الدراسات العليا في واشنطن دي سي محاضرتين. وقدمت جين يامامورا نظرة عامة لمعايير التدقيق العالمية، ما هي؟ كيف يتم وضعها وإصدارها؟ كيف يتم تقديمها وتطبيقها في القطاع العام؟ وتحدث ستيف مورغان عن مراجعة النظراء ، ملقياً مزيداً من التركيز على منافعها وكيفية تطبيقها فعلياً. وقدمت لى سو وي، مدير تطوير الأعمال، برنامج إدارة التدقيق (CCH TeamMate) ، العرض التقديمي الفني الثالث. وأوضحت منافع أتمتة عملية التدقيق مع برنامج إدارة التدقيق (CCH TeamMate) عن طريق شرح مجموعة من الأمثلة للوفود.

القرارات النهائية للاجتماع .

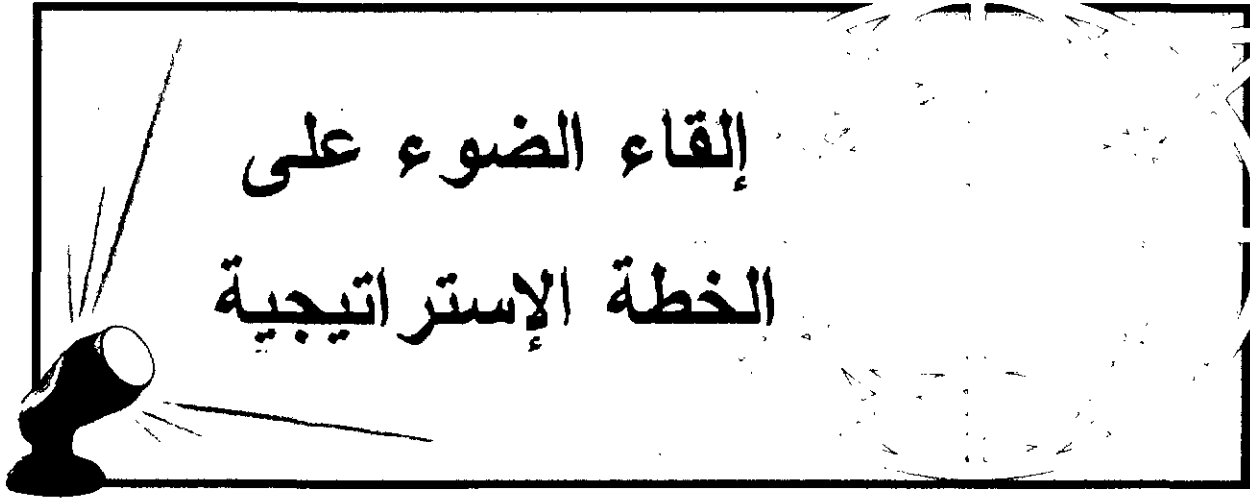
ومع اختتام الاجتماع، تم اتخاذ القرارات الهامة التالية:

- صادقت الوفود على إرسال كتاب تقدير خاصة إلى كيفين برادى، المراقب والمدقق العام لنيوزيلندا الحديث التقاعد، وذلك عن سنوات خدمته الطويلة كأمين عام للباساي.
- عقد مؤتمر الباساي القادم في كيريباس في عام 2010 ، وسوف تستضيف تونجا الاجتماع في عام 2011 .
- سوف يستمر بول آلس ورث من جزر الكوك في تمثيل الباساي في مجلس مديري الأنتوساي.
- سوف تستضيف بابوا غينيا الجديدة الاجتماع القادم لمجلس مديري الباساي في نوفمبر 2009.

لمزيد من المعلومات عن الباساي ، الرجاء الاتصال بمنسق برنامج الباساي، المدير التنفيذي، إيرونى فاتولوكا على العناوين التالية:

فاكس: +679 331 8074

البريد الإلكتروني : evatuloka@connect.fj; Eroni.vatuloka@yahoo.com



كريستين أستروب - مدير الأنتوساي للتخطيط الاستراتيجي

في هذا الشهر ، تقوم الأنتوساي بتوقيع مذكرة التفاهم مع الجهات المانحة التي من شأنها أن تفتح قنوات لتمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية في البلدان النامية. ونتوقع أن تكون هذه المذكرة ذات أهمية كبيرة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للأنتوساي.

ووفقاً لشعار الأنتوساي ، تبادل الخبرات يعود بالفائدة على الجميع ، فإن بناء القدرات يشكل أولوية رئيسية للأنتوساي منذ إنشائها في عام 1953. وبينما تسعى جميع الأجهزة الرقابية لتعزيز أجهزتها من خلال بناء القدرات والتعلم المستمر ، فإن للأنتوساي تقليد يقتضي بالتركيز على احتياجات الدول النامية والناشئة. فمن خلال مجموعات العمل الإقليمية ، واللجان المعنية بتحقيق الأهداف ، وغيرها من الجهات ، تدعم الأنتوساي وتشارك في عدد من البرامج التي تنمي قدرة الأجهزة الرقابية الأعضاء عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

في منظماتنا، نركز عملية بناء القدرات على تعزيز المؤسسي للأجهزة الرقابية والمهام الرقابية الحكومية كجزء من تعزيز الحوكمة الجيدة. وعادة ما تتبنى مشاريع بناء القدرات نهج مؤسسي واسع النطاق محدد وفقاً لاحتياجات وأولويات الأجهزة الرقابية الشريكة. ويمكن للتعاون أن يشمل مجموعة



كبيرة من الأنشطة المتصلة بمجالات مثل الاستقلالية (بما في ذلك التكاليفات والأساس القانوني للأجهزة الرقابية) ؛ تطوير التدقيق المالي ، والإذعان ، والأداء وتكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات الداخلية والخارجية ؛ والأنشطة الإدارية والتنظيمية ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات. كما أن التدريب على معايير التدقيق والمنهجيات الحديثة يمكن أيضاً أن يكون جزءاً من مشاريع بناء القدرات.

على الرغم من أن العديد من الجهود المبذولة لبناء القدرات تجري داخل مجتمع الأنتوساي ، إلا أنه لا بد من تكثيف العمل لرفع مستوى المهارات والكفاءة والقدرات لأعضاء الأنتوساي. وتعد عملية تحسين جودة التدقيق الحكومي مهمة ضخمة تحتاج إلى تسخير جميع القوى المتاحة. حيث تعمل مبادرة الأنتوساي للتنمية على أساس متعدد الأطراف وذلك بالتعاون مع البنية التحتية للتدريب في كل أقاليم الأنتوساي السبعة. كما تركز عملية بناء القدرات في الأنتوساي من خلال اللجان المعنية بتحقيق الأهداف على تنفيذ الخطة الإستراتيجية واستخدام نهج التعاون بين الأجهزة الرقابية الأعضاء. وهذا يعني مساعدة كل جهاز رقابي لجهاز رقابي آخر في كافة المجالات المتعلقة بإدارة المنظمات الرقابية العامة. وهذا النهج هو في معظم الأحيان موضع في اتفاق الشراكة. إن كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية والأنتوساي تكمل عمل بعضها البعض وتنسق جهودها.

بناء القدرات هو أحد أهداف إستراتيجية الأنتوساي الأربعة. الهدف الثاني يطرح عدة استراتيجيات و أنشطة لبناء القدرات والقدرات المهنية للأجهزة الرقابية من خلال التدريب والمساعدة التقنية ، والأنشطة التنموية الأخرى. أنشأت لجنة بناء قدرات الأنتوساي ، التي يرأسها جهاز الرقابة الأعلى المغربي ، الترتيبات والهياكل التي تضم اللجان الفرعية اللازمة

لإنجاز الخطة الإستراتيجية وجهودها المتصلة في إطار هذا الهدف. وبمناسبة التحدث عن المغرب، فلا أعتقد أنني سبق أن ذكرت هنا أنني شاركت في اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بالهدف الثاني في المغرب في أكتوبر العام الماضي. تلك كانت زيارتي الأولى إلى البلاد، وكانت تجربة ممتعة حيث التقيت العديد من الناس الطيبين واستمتعت بالجو العام لهذه الدولة. وأتذكر وقوفي على سطح مرتفع في الرباط ليلاً، وبريق النجوم يحيطني - إنه حقاً منظر لا ينسى. وقد آلمني أنه لم تتح لي فرصة زيارة الدار البيضاء خلال تلك الرحلة. فمنذ ذلك الوقت الذي شاهدت فيه الفيلم الكلاسيكي عن الحرب العالمية الثانية (فيلم الدار البيضاء)، تولدت لدي الرغبة أن أזור ذلك المكان.

تم تكليف اللجنة الفرعية الأولى لبناء القدرات بمهمة تعزيز زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الأنتوساي والتي يرأسها مكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة ، وقد أصدرت دليل بناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا. ويركز الدليل الذي نشر في نوفمبر 2007 ، على تعزيز القدرات المهنية للتدقيق ، وبناء القدرات التنظيمية ، والقدرة على التعامل مع البيئة الخارجية. وقد وزع الدليل على جميع أعضاء منظمة الأنتوساي ، ومجتمع المانحين ، وغيرهم. الدليل متوفر في اللغات الرسمية للأنتوساي ، ويجري أيضاً ترجمته إلى الروسية. يقدم الدليل المساعدة للأجهزة الرقابية التي تخطط لتبادل الخبرات مع الأجهزة الأخرى في مجال تطوير المهارات والمعارف ، والهياكل ، وطرق العمل. بالإضافة إلى أنه يحدد كيفية جعل المنظمة فعالة من خلال البناء على أساس نقاط القوة الموجودة فعلاً ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف.

تم إنشاء اللجنة الفرعية الثانية لبناء القدرات ويرأسها مكتب المراجع العام لجمهورية بيرو ، وذلك لتطوير الخدمات الاستشارية ، بما في ذلك عمل قاعدة بيانات للخبراء. وقد تم تدشين الموقع على شبكة الانترنت www.contraloria.gob.pe/cbcsubcommittee2/index.asp

لتقديم قاعدة بيانات للخبراء بالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات ، مثل فرص الحصول على التدريب الداخلي وطلبات تتعلق بهذا التدريب وإرشادات حول عمليات التدقيق المشتركة.

وتم تكليف اللجنة الفرعية الثالثة لبناء القدرات، التي يرأسها جهاز الرقابة الأعلى في ألمانيا، بمهمة تعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية.

ونظراً إلى الحاجة لإجراء تنسيق أفضل لمشاريع بناء القدرات الدولية ، فقد حددت الأنتوساي إستراتيجية لجمع ونشر معلومات عن مشاريع بناء القدرات التي تقوم بها الأجهزة الرقابية. حيث قام المكتب الوطني السويدي للتدقيق ، نيابة عن اللجنة الفرعية الأولى لبناء القدرات ، بجمع معلومات من الأجهزة الرقابية ووضع قاعدة بيانات لمشاريع بناء القدرات التي تصنف المنظمات التي تعمل كشركاء فنيين للأجهزة الرقابية في البلدان النامية والبلدان الناشئة. ومتوفر دليل مشاريع بناء القدرات على موقع التالي على شبكة الانترنت [www.cbcdirectory.org / default.aspx](http://www.cbcdirectory.org/default.aspx) ويتمثل الهدف العام بتبادل المعلومات عن الماضي والحاضر ، وبناء القدرات المستقبلية التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية وضمان عدم وجود ازدواجية غير مقصودة في الجهد. ويتم تحديث الدليل كل عام.

في رأيي، يمكن أن يوفر الدليل معلومات أساسية هامة عند التخطيط أو التمويل لأنشطة جديدة خاصة ببناء القدرات. وبما أن الأنتوساي والمانحين يتشاركون في مسؤولية تنسيق الجهود المبذولة في بناء القدرات ، فقد تم إعداد الدليل بصورة تساعد الأجهزة الرقابية على المشاركة في مشاريع بناء القدرات وكذلك المانحين الذين يقيمون تلك المشاريع. ومع وجود أصحاب الخبرات في داخل منظمتنا لبناء القدرات والقدرات المهنية للأجهزة الرقابية، جنباً إلى جنب مع جميع المواد الإرشادية التي وضعت بالفعل، فأنا على ثقة بأننا سنتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز أجهزة رقابية قوية ومستقلة، وذات جودة عالية.

في عدد يناير من *المجلة* ، سوف أكتب عن الخطة الإستراتيجية بصفة عامة ، وذلك بعد تلقي الملاحظات من أعضاء الأنتوساي ، والمناقشات ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي في اجتماعات فريق مهام المانحين ومجلس المديرين.

في حال وجود أي ملاحظات أو رغبتكم في تقديم آرائكم حول القضايا ذات الصلة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية للأنتوساي، يرجى الاتصال بي على العنوان الإلكتروني astrup@rechnungshof.gv.at

INTOSAI



ما يحدث
بالأنتوساي

الاجتماع السادس للجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية.

استضافت محكمة التدقيق البرازيلية (TCU) خلال الفترة من 17 إلى 19 يونيو 2009 ، الاجتماع السادس للجنة التوجيهية التابعة للجنة الأنتوساي للمعايير المهنية (PSC) في مدينة برازيليا في البرازيل. وحضر الاجتماع مشاركون من الأجهزة الرقابية لكل من الدانمرك (التي تتأسس لجنة الأنتوساي للمعايير المهنية)، وجنوب أفريقيا، وكندا، والصين ، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، والسويد. كما حضر الاجتماع أيضا مراقبون من البنك الدولي، ومبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) والاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ومؤسسة المدققين الداخليين (IIA) .

وفي الكلمة الافتتاحية ، ركز رئيس محكمة التدقيق البرازيلية، الوزير/ أوبرتان أجويبار، على أهمية عمل لجنة المعايير المهنية بالنسبة لأجهزة الرقابة العليا في العديد من الدول، حيث ساعدتهم معايير الأنتوساي في التعامل مع المطالب المعقدة المتزايدة. كما أوضح أهمية الاجتماع الذي عقد في برازيليا ، والذي تمحورت نقاشاته حول مواضيع تتعلق بتوجهات لجنة المعايير المهنية بعد عام 2010.



المشاركين في اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة معايير التدقيق الدولية في برازيليا في يونيو 2009

وتعتبر لجنة المعايير المهنية مسئولة عن وضع معايير الأنتوساي والمحافظة عليها ونشرها، وكذلك عن المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) والتي تم ترتيبها بتنظيم يشمل أربع مستويات هرمية. وفي 17 يونيو، ناقش المشاركون مشروعاً لمراجعة معايير المستوى الثالث (مبادئ التدقيق الأساسية) لتطوير تناسق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا كما قاموا أيضا بمناقشة كل من : 1- عملية جديدة لوضع، وتعديل، وسحب المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا و 2- مشروع راند لنشر المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في اليوروساي، وربما في مرحلة قادمة أكبر، في مجموعات الأنتوساي الإقليمية الأخرى المهمة من خلال حلقة دراسية تعقد لزيادة الوعي.

وفي اليوم الثاني ، قدمت اللجان الفرعية للجنة المعايير المهنية عملها والوثائق التي وضعوها مسبقاً أو التي جاري العمل على وضعها. كما تمت مناقشة التعاون مع الشركاء الخارجيين مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين

ومؤسسة المدققين الداخليين (IIA)، حيث كان هناك خطط لتقديم آخر المعايير التي تم وضعها للأنتوساي في عام 2010. وسيتم عقد الاجتماع القادم للجنة التوجيهية خلال الفترة 5 من إلى 7 مايو 2010 ، في كوبنهاجن، الدانمرك.

تتوفر محاضر الاجتماع السادس للجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية وكذلك الشروط المرجعية ، وخطة العمل، وغيرها من وثائق اللجنة على موقع لجنة المعايير المهنية التالي: [http:// psc.rigsrevision.dk](http://psc.rigsrevision.dk)

اللجنة الفرعية للأدلة الإرشادية حول التدقيق المالي .

بحلول 31 أكتوبر 2009 ، ستكون لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية حول التدقيق المالي (FAS) قد أكملت عرض ثمانية وثلاثون معياراً من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، تم عرض 28 منها منذ اجتماع الأنتوساي 2007. وتود لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية (FAS) انتهاز هذه الفرصة لشكر كل من ساهم بمعرفته ، وخبرته، وأفكاره، وآرائه في هذه العملية .

وتتكون معايير التدقيق الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAIs) من ملاحظات حول الممارسة تم وضعها من قبل لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية (FAS) والمعيار الدولي (ISA) ذو الصلة. وفي نهاية عام 2008، أكمل مجلس المعايير الدولية للتدقيق و الضمان مشروع الخاص بتحسين مدى وضوح وتناسق اللغة المستخدمة في معايير التدقيق الدولية . ومنذ ذلك الحين، راجعت لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية جميع الملاحظات حول الممارسات للتأكد من تناسقها مع بعضها البعض وكذلك توافقها مع النسخة التوضيحية من معايير التدقيق الدولية.

والتحدي القادم هو ترجمة جميع الملاحظات التي تم وضعها حول الممارسات إلى لغات الأنتوساي الرسمية. وتعتبر لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية عن امتنانها للمحكمة الأوروبية للمدققين لتوليها مهمة الترجمة للغات الألمانية ، والأسبانية ، والفرنسية . ولقد تم تكليف مترجم محترف للترجمة إلى اللغة العربية . فيما يلي الجدول الذي تم وضعه للموافقة عليه :

- ستوافق لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية على: 1- جميع الملاحظات المتعلقة بالممارسات والتي تم التأكد من تناسقها في أكتوبر 2009 ، 2- ومعايير التدقيق الدولية لأجهزة الرقابة العليا رقم 1000 و 1003 بالإضافة لجميع الملاحظات حول الممارسات التي تمت ترجمتها في ابريل 2010 .
- سيوافق مجلس مديري الأنتوساي على جميع الملاحظات حول الممارسات في نوفمبر 2009 ، ومعايير التدقيق الدولية لأجهزة الرقابة العليا رقم 1000 و 1003 في نوفمبر 2010 .
- ستوافق اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية على معايير التدقيق الدولية لأجهزة الرقابة العليا رقم 1000 و 1003 في مايو 2010 .
- سيصدق اجتماع الأنكوساي العشرون على جميع معايير التدقيق الدولية لأجهزة الرقابة العليا النهائية باللغات الرسمية جميعها في نوفمبر 2010 .

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بأمانة لجنة الأنتوساي الفرعية للأدلة الإرشادية على العنوان التالي : فاكس : +46-8-51714111

البريد الإلكتروني : projectsecretariat@riksrevisionen.se

الموقع الإلكتروني: <http://psc.rigsrevisionen.dk/fas>

برنامج التطوير الإداري لمبادرة الأنتوساي للتنمية / الأفروساي - الدول الناطقة باللغة الإنجليزية



مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية "IDI"

تتبعكم مبادرة الأنتوساي للتنمية "IDI" على علم بأخر تطورات أنشطة مبادرة الأنتوساي للتنمية وبرامجها. وللحصول على المزيد من المعلومات حول مبادرة الأنتوساي للتنمية وللإطلاع على أحدث الأخبار خلال الفترة الواقعة بين إصدارات الصحيفة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمادة:

بناءً على أهمية دور قادة أجهزة الرقابة العليا في تعزيز قدرة الجهاز الرقابي، فقد قامت كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية والأفروساي (المنظمة الإقليمية لأجهزة الرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية) بتدشين برنامج التطوير الإداري والذي سيعقد ابتداءً من عام 2009 إلى 2011. في يوليو 2009، تم عقد اجتماع تخطيطي في جنوب أفريقيا للموافقة على الإستراتيجية وتحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المنفعة كافة. كما تم عقد اجتماع لتصميم البرنامج في أغسطس 2009 للإعداد لورشة عمل الإدارة العليا حول قيادة جهاز الرقابة الأعلى والمجدول عقدها في أكتوبر 2009. ويستهدف هذا البرنامج ثلاثة مستويات من قياديي الجهاز الرقابي، وهي مستوى رؤساء الأجهزة والإدارة العليا، والمدراء والنواب، ورؤساء الفرق. وسوف يغطي البرنامج مواضيع إستراتيجية وفنية ذات صلة بكل مستوى.

ورشة عمل مبادرة الأنتوساي للتنمية و الأرابوساي حول تقنيات التيسير

تم تقديم ورشة عمل على مدار أسبوع حول تقنيات التيسير لستة وعشرون مشارك من دول الأرابوساي في يوليو 2009. خلال ورشة العمل المذكورة تم تدريب المشاركين على استخدام تقنيات التيسير لتعزيز قدرة أجهزة الرقابة العليا في الأرابوساي للقيام بمبادرات بناء القدرات.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و الكاروساي حول ضمان الجودة في التدقيق المالي.

حدد استبيان تقييم احتياجات بناء القدرات لمبادرة الأنتوساي للتنمية والكاروساي الذي عقد في عام 2008، تعزيز نظم الجهاز الرقابي لضمان جودة عمليات التدقيق المالية كاحتياج أساسي. واستجابة لذلك، بدأت كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية والكاروساي بتدشين برنامج حول ضمان الجودة (QA) في التدقيق المالي.

وفي يونيو 2009، تم إعداد مادة البرنامج ووضع دليل ضمان الجودة لاستيفاء متطلبات الكاروساي. وفي سبتمبر 2009، حضرت فرق ضمان الجودة من 13 جهاز رقابي في المنطقة ورشة عمل استمرت ثمانية أيام في جامايكا. وسوف تقوم هذه الفرق بعمليات مراجعة ضمان الجودة في أجهزتهم واختبار دليل ضمان الجودة. وستجتمع الفرق مرة أخرى في ديسمبر 2009 لتقديم ملاحظات النظراء والخبراء حول عمليات مراجعة ضمان الجودة. وفي نهاية هذا البرنامج، سوف يكون لكل جهاز رقابي مشارك فريق تم تدريبه للقيام بعمليات مراجعات ضمان الجودة خاصة بالتدقيقات المالية و دليل ضمان الجودة يناسب البيئة الخاصة به ويتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

برنامج تدقيق الأداء المشترك لمبادرة تنمية الأوسوساي والبنك الآسيوي للتنمية الآسيوي وأجهزة الرقابة العليا لإقليم الباسيفيك (الباساي).

يتعاون كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية (ADB) والباساي لتقديم برنامج مشترك لتدقيق الأداء في إقليم الباساي خلال الفترة من 2009 و 2010. وقد تم تصميم البرنامج بهدف زيادة قدرات تدقيق الأداء لدى الأجهزة المشاركة من خلال عمليات تدقيق أداء مشتركة

لتقييم فعالية إدارة النفايات الصلبة ضمن نطاق التدقيق القضائي لمكاتب التدقيق المشاركة. وفي أكتوبر 2009، اجتمعت فرق من عشرة أجهزة رقابية مشاركة لأسبوعين للتخطيط لعمليات تدقيق مشتركة في فيجي وذلك لتقديم الدراسات التمهيديّة المستنبطة من الأحكام القضائية الخاصة بهم ووضع برامج تدقيق مفصلة تناسب احتياجاتهم. ومن المتوقع بعد هذا الاجتماع، أن تقوم الفرق بالعمل الميداني والتحليل الضروري وإعداد مسودة تقرير حول تدقيق الأداء. ولاحقاً خلال هذه السنة، سوف تتم دعوة الفرق لعقد اجتماع يستمر لأسبوع، لمراجعة تقرير تدقيق لتتقيد مسودات التقارير المقدمة من خلال مراجعة النظر وإرشادات خبراء تدقيق الأداء. وفي نهاية هذا البرنامج، سوف تقدم الفرق المشاركة تقاريرها لرؤساء أجهزتها للموافقة عليها .

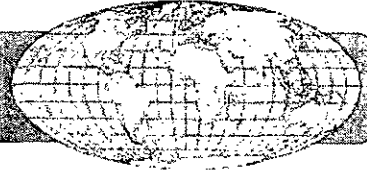
للاتصال بمبادرة الأنتوساي للتنمية.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال على العناوين التالية :

البريد الإلكتروني: idi@idi.no

الموقع الإلكتروني: www.idi.no

جدول أحداث الأنتوساي 2009 - 2010



ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر
اجتماع مجلس الأربوساي التنفيذي ، مصر 21-20	اجتماع مجلس مديري الباساي ، بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة 10-9	الاجتماع التاسع عشر لجمعية الأولاسيفز العمومية، أسونسيون، باراغواي 10-4
	اجتماع لجنة الأربوساي لبناء القدرات، الكويت 12-9	
	الاجتماع الثاني لفريق مهمة استراتيجية التواصل، كيب تاون، جنوب أفريقيا 15	
	الاجتماع التاسع والخمسون لمجلس مديري الأنتوساي، كيب تاون، جنوب أفريقيا 18-15	
مارس	فبراير	يناير
اجتماع مجلس مبادرة الأنتوساي للتنمية، أوسلو، النرويج 3	الاجتماع التاسع لمجموعة عمل اللجنة التوجيهية للتدقيق البيئي، تانزانيا 18-15	اجتماع اللجنة الفرعية 3 التابعة للجنة بناء القدرات في بون، ألمانيا سيتم تحديد التاريخ لاحقاً
الاجتماع الحادي عشر مجموعة العمل العالمية، سيدني، أستراليا 25-23	اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، موسكو، روسيا 18-16	
يونيو	مايو	إبريل
الاجتماع الثالث عشر للجمعية العمومية لمجموعة عمل التدقيق البيئي، بكين، الصين سيتم تحديد التاريخ لاحقاً	اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية، كوبنهاغن، الدانمارك 7-5	الاجتماع التاسع عشر لمجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات، بكين، الصين 24-22

تعليق المحرر: تم وضع جدول الأحداث دعماً لإستراتيجية الأنتوساي للتواصل، وهي وسيلة مساعدة نقدمها لأعضاء الأنتوساي لإعداد جداول التنسيق والتخطيط. وشمل هذا القسم المنتظم في المجلة الأحداث على مستوى الأنتوساي والأحداث الإقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العمومية واجتماعات المجالس. وبسبب قلة المساحة لم يتم إشتمال العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الدول. لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

INTOSAI

